

## مساهمة العراق في تقرير الامين العام حول " المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة" عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 71/56 لعام 2016.

اولاً: تُعتبر المرأة جزءاً مهماً في بناء الأسرة والمجتمع والدولة ويجب اخذ ذلك بنظر الاعتبار في برامج نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة والتسريح واعادة الادمج كونها تنضوي ضمن فئة (المقاتلون والمقاتلات) وضمن (الفئات التي تقوم بأدوار ليست قتالية بما فيها النساء) وفئة (الأطفال المرتبطين بالقوات أو المجموعات المسلحة)، آخذين بعين الاعتبار تأثير المرأة على هذه الفئة بشكل مباشر وغير مباشر.

ثانياً: ولا شك أن الإشارة إلى المرأة في الفقرة الديباجية السابعة لقرار الجمعية العامة 71/56 ووصفها بأنها " تُسهم إسهاماً ذا شأن في التدابير العملية لنزع السلاح المتخذة على الصُعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في سياق منع العنف المسلح والنزاع المسلح والحد منها وتعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة " قد أضاف بُعداً آخر لدور وأهمية المرأة في هذا المجال ومساواتها مع الرجل في الاضطلاع بمسؤولياتها ومساهماتها في تحقيق السلم والأمن المحلي والوطني وكذلك الدولي.

ثالثاً: تؤمن حكومة العراق بضرورة العمل على تعزيز واحترام وتطبيق القوانين والقرارات الدولية لحقوق الاساسية للإنسان دون التمييز بسبب الجنس او اللغة او الاصل او الدين او الفكر او المعتقد فيما يخص دور المرأة، وتسعى حكومة العراق متمثلةً بهيئة الرقابة الوطنية لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل بتفعيل دور المرأة من خلال مشاركتها في الاجتماعات والدورات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها المنظمات والوكالات الدولية في مجال منع انتشار اسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل ايصالها).

رابعاً: يدرك العراق أهمية دور المرأة الأساسي في المجتمع. فهي تُسهم في عملية صنع القرار سواء ضمن السلطة التشريعية (مجلس النواب) أو في الحكومة، وهي ممثلة فيها في كل مفاصلها وفي الحكومات المحلية كعضو في المجالس المحلية في المحافظات العراقية. وتمنح حكومة جمهورية العراق، وفق ما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق لعام 2005، فرصاً متساوية للمرأة للتمثيل في جميع التدابير والإجراءات فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار ومنع العنف المسلح وتنفيذها على الصُعد الوطنية والدولية. وهذا إضافةً إلى مشاركتها في عمليات صنع القرارات ذات الصلة.

خامساً: وبشأن الوسائل المتخذة من الحكومة العراقية لمنع والسيطرة على السلاح وتداوله، فإن هناك قوانين شرّعت لردع عمليات الاعتداء المسلح أو تداول الأسلحة ولم تُستثن المرأة من هذه القوانين والتشريعات ولم تتضمن أي تمييز ضدها في مجال معين، حيث أن العراق عضو في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

سادساً: تؤمن حكومة العراق بالدور المهم الذي تلعبه المرأة في موضوع نزع السلاح في المجتمع المدني المحلي والوطني من حيث تأثيرها المباشر على لبنة المجتمع، وهي الأسرة، بصفتها المربي والقائد لهذه النواة والمحدد لاهتمامات أفراد أسرتها، وفق مبدأ تقاسم الأعباء، من حيث بث روح المراقبة الذاتية للفرد في تجنب أي استخدام خاطئ للسلاح إضافةً إلى التأثير على الأشخاص الذين يعبرون عن رأيهم بالعنف والعمليات الإرهابية إضافةً إلى مساهمتها، حسب مواقعها، بنشر ثقافة اللاعنف ونزع السلاح. ولا يمكن للمرأة ان تلعب دورها المطلوب في إطار الأسرة والمجتمع، وبصورة مؤثرة دون توافر عوامل لدعمها في هذا المجال أهمها:

(أ) إفساح فرص ومساحات مناسبة لتولي المرأة مناصب قيادية ضمن اللجان الأمنية على المستوى المحلي والوطني ومجلس النواب؛

(ب) قيام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسوية بحملات توعية للمرأة في المجتمع والتأكيد على أهمية دورها وممارسته في نزع السلاح وتحديد الأسلحة، إضافةً إلى التوعية القانونية حول تبعات تداول استخدام الأسلحة وتأثيرها السلبي على المجتمع بشكل عام.

(ج) اعداد ابحاث ذات صلة، وادارة برامج من شأنها تعزيز الاحصائيات والمعلومات والمفاهيم المجتمعية لإدارة الازمة ما بعد النزاع، واعطاء دور فاعل للمرأة في ذلك.

ويدرك العراق ضرورة مشاركة المرأة للرجل، وفق مبدأ المساواة وعلى نحو تام وفعال، في جميع المجالات ذات الصلة ومنها مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتسريح واعادة الادمج. الذي يعتبر من العناصر الأساسية لتحقيق سلم وأمن مستدامين. كما يؤمن العراق بأن للمرأة، حسب موقعها، إسهام كبير في التدابير العملية لنزع السلاح على الصعد المحلية والوطنية ومنع الانتشار ومنع وتجنب النزاعات. وتساهم المرأة العراقية بشكل فاعل في المرحلة الراهنة والقادمة بعد التخلص من عصابات داعش الارهابية لتكون جزءاً اساسياً للتعايش السلمي في المجتمع وبين المكونات المختلفة بما يؤدي الى بناء السلام وعلى سبيل المثال الوثيقة التي وقعها ابناء سهل نينوى مؤخراً. ويبذل العراق جهوداً كبيرة من أجل زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بمسائل نزع السلاح وتحقيق الأمن وفرض القانون.

سابعاً: تساهم المصالحة الوطنية ومما لا شك في دعم الجهود الرامية الى تعزيز السلم والامن المجتمعي ومن هذا المنطلق، فقد عملت دائرة تمكين المرأة العراقية ومنذ تشكيلها في أواخر عام 2016 على اشراك المرأة في جهود المصالحة الوطنية بمساهمة الشخصيات النسوية من وزيرات سابقات وعضوات سابقات في البرلمان العراقي وناشطات نسويات والتي كانت تركز في دور المرأة بشكل كبير في إحلال السلم الأهلي والذي بطبيعة الحال يتضمن طياته عملية نزع الأسلحة كأساس في خلق السلم الأهلي والتعايش المجتمعي. وكذلك اشراك المرأة في ورش العمل حول موضوع المصالحة الوطنية لتعزيز الاجتماعات الدورية المتكررة مع ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية لغرض عودة الحياة الطبيعية في منطقة سنجار وسهل

نينوى وعودة الناجيات من العنف الجنسي من خلال إشاعة الخطاب الديني المتسامح والمعتدل وبت روح المواطنة والأخوة بين الناس والأيمان بالتنوع والاختلاف وإنهاء الصراع السياسي في المناطق المحررة من قبضة عصابات داعش الارهابية.

**ثامناً:** تؤمن حكومة العراق بإمكانية ان تلعب المرأة دوراً محورياً في المساعدة على نزع السلاح بشكل فعال وخصوصاً في المرحلة الحالية بعد التخلص من عصابات داعش الارهابية. وانطلاقاً من هذا المبدأ، تعمل الحكومة العراقية على تأهيل واعداد الكوادر النسوية متمثلة بالوزارات الامنية عن طريق إفساح المجال للنساء للتعيين في المجال الامني والعمل جنباً الى جنب مع زميلها الرجل وفق مبدأ المساواة وعلى نحو تام وفعال، حيث تعمل الالاف من العناصر النسوية في المجال الامني، واشراكها في الدورات والورش والندوات التي يقيمها معهد التدريب النسوي المرتبط في مديريةية التدريب والتأهيل التابع لوزارة الداخلية، لغرض تمكينهن من اداء واجباتهم بمهنية عالية.

**تاسعاً:** تشارك المرأة وبشكل فعال في معظم الاجتماعات الدورية مع ممثلي بعثة اليونامي واليونسيف في مقر لجنة مكافحة الإرهاب في مستشارية الأمن الوطني فيما يخص موضوع تجنيد الأطفال من قبل تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وكذلك مناقشة تسليح الأطفال في العراق بشكل عام وكيفية توحيد الجهود الحكومية والدولية لتجنيد الأطفال هذه المعاناة والانجرار خلف الأجنات السياسية.